تداعيات فشل مشروع العقوبات "الذكية":

فواتير تسددها قوى الاعتدال العربي

بانتظار مراجعة مجلس الامن لمشروع قرار العقوبات "الذكية" في مطلع تموز، بعد ان تأجل البت في الامر شهراً واحداً، يمكننا القول ان مشروع العقوبات الذكية بشأن العراق هو اول مبادرة مهمة للادارة الامريكية الجديدة على صعيد مجلس الامن، وبالتالي اي انتكاسة للمشروع هي نكسة للادارة الامريكية ولوزير الخارجية كولين باول بالذات، الذي كان وراء المبادرة.

تكمن اهمية مشروع العقوبات الذكية في كونها مدخلا للتعامل الامريكي مع الشأن العراقي ينطوي على احتمالات المواجهة مع صدام حسين، بما ينهي خيار "الاحتواء" الذي اعتمدته الادارة الامريكية السابقة لصالح التغيير.

فرغم قول كولين باول (اسوشيتد برس 13 ايار) بان مشروع القرار امر يتعلق بـ "برامج الحد من الاسلحة"، وليس محاولة الاطاحة بصدام حسين، الا ان نجاح المشروع يضع القطار الامريكي على سكة التصادم مع صدام وبالتالي احتمال التغيير في العراق.

فجوهر المشروع هو حرمان النظام العراقي من مصادر التمويل عبر التهريب (النفط خصوصا) التي تقارب 5،1 مليار دولار سنوياً، وتشديد الرقابة على استيراد المواد المحظورة على العراق، مع بقاء عوائده النفطية الاخرى تحت اشراف الامم المتحدة.

ان صدام حسين بأمس الحاجة لمصادر مالية مستقلة لادامة سلطته، ولذلك سيعتبر قطع هذه "الارزاق" اقسى من قطع الاعناق، وبالتالي سيحارب هذه العقوبات بكل الوسائل بما في ذلك مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة قد تكون ضحيتها كردستان او احدى دول الجوار. ولكن حرمان النظام العراقي من مصادر التمويل المستقلة لا يتحقق الا بتعاون دول الجوار -الاردن، تركيا، ايران، سوريا- واذا نجحت واشنطن في كسب تعاون كل او بعض هذه الدول، فهذا يعني عمليا تحول هذه الدول الى المواجهة مع صدام، خاصة اذا ما نفذ الاخير تهديده بقطع النفط عنها.

ان مشروع العقوبات الذكية سيكون في منتهى "الذكاء" اذا ادى فعلا لخسران صدام جهود سنوات من الاستثمار المالي والنفطي في دول الجوار من اجل خلق حالة من الاعتماد على النفط والتجارة مع العراق وبالتالي كسر العقوبات وتأهيل النظام العراقي.

التحول الاقليمي مرهون بالمحفزات الاقتصادية اولا

ولكن التحول الاقليمي، وبالتالي عزلة صدام مجددا، مرهونة بالحوافز التي توفرها العقوبات "الذكية" بدلاً عن الاغراءات العراقية. وستبقى تلك الاوساط، خاصة العربية منها، تتحدث عن "معاناة الشعب العراقي" ولكن لتعني هذه المرة تغيير النظام "رحمة" بالشعب العراقي، بدلا من كسر العقوبات "حباً" بالعراقيين !!!

ان سورية هي خير نموذج لهذه الحالة، فقد شاركت مع قوات التحالف الدولي في تحرير الكويت وهزيمة صدام حسين عام 1991، واستضافت دمشق المعارضة العراقية في ذات العام تحت شعار الاطاحة بصدام حسين، حصل ذلك في وقت لم تكن لسورية اي مصالح اقتصادية مع العراق، بل كان الاخير يمثل تهديدا سياسيا لسوريه وللرئيس الراحل حافظ الاسد تحديداً.

وجاء "اعلان دمشق" عام 1991 بمشاركة دول الخليج العربية اضافة الى مصر وسوريا بمثابة مكافأة للاخيرين على مساعدتهم تكريس عزلة النظام العراقي.

ولكن بتغير الواقع السياسي والاقتصادي تغير الموقف السوري خاصة بعد وفاة الرئيس حافظ الاسد.

فالنظام العراقي في ظل سياسة الاحتواء الامريكية لم يعد مرشحاً للسقوط، ولكن ضعفه بعد حرب الخليج الثانية قلص من خطره على سورية. فبعد ان كانت لبنان بوابة بغداد للتأمر على دمشق صرح نائب رئيس الوزراء طارق عزيز بمناسبة انعقاد "المؤتمر القومي العربي" اخيراً في بغداد: ان علاقة العراق مع لبنان لن تكون على حساب سوريا. وجاء انعقاد "المؤتمر القومي" في بغداد بمشاركة سورية مكثفة، واخرى لبنانية محسوبة على سورية بمثابة احتفال بهذا التقارب بين العراق وسورية، ولو كان على حساب حرية الشعب العراقي وحقوقه السياسية.

وفي اجواء المطالبة اللبنانية بتنفيذ اتفاق الطائف واعادة انتشار القوات السورية، اضافة الى ضغوط النخب السورية بضرورة الانفتاح الديمقراطي في سورية، وجد الحرس القديم السوري ضالته في الانفتاح على بغداد باسم محاربة "الامبريالية والصهيونية". وقد تكون هناك عوامل سياسية اخرى وراء التحول السوري ولكنها تبقى ثانوية امام العامل الاقتصادي. فدمشق لم تكن مرتاحة لنتائج "اعلان دمشق" الاقتصادية، في وقت عمل صدام تأسيساً على تجربته في الاردن على استغلال الحاجة الاقتصادية للسوريين بتقديم اغراءات مالية اكثر كرما "يصعب رفضها" في ظل وضع سورية الاقتصادي. فالفائض في الميزان التجاري السوري المتحقق في عام 2000 سيستمر عام 2001 بفضل استيراد النفط العراقي باسعار منخفضة لا تتجاوز 14 دولارا، علما ان النفط السوري يباع اليوم باكثر من 26 دولار للبرميل. وقد مثلت عائدات النفط السورية العام الماضي نسبة 60 في المئة من عائدات الخزانة السورية، اضافة الى ما توفره بغداد من سوق للبضائع السورية.

كما نجحت الاغراءات العراقية لسورية ليس في تقليص الاعتماد على الاردن فحسب، بل اخذت تلعب على ورقة التنافس بين الاردن وسورية من اجل تسريع تأهيل النظام.

ومع ذلك لم تمنع "معاناة الشعب العراقي" سورية من مطالبة لجنة التعويضات التابعة للامم المتحدة بتعويضات قدرها 8،3 مليار دولار، وذلك حسب تصريح جو سيلس الناطق الرسمي باسم اللجنة في جنيف يوم الخميس 21 حزيران 2001 (وبالمناسبة رفضت اللجنة طلب سورية).

هذا ولم تعلن لحد الان اي من دول الجوار (بما فيها سورية) رفضها الرسمي لمشروع العقوبات "الذكية"، وذلك بانتظار ما تمخض عنه اجتماعات مجلس الامن في مطلع تموز.

وبالمقابل تخوف بعض الاوساط الاسرائيلية من ان يكون ثمن تعاون سورية ودول عربية مع العقوبات الذكية على حساب اسرائيل فقد كتب المحلل الاسرائيلي تسفي برئيل (هارتس 31 ايار 2001):

"فأي مقابل ستتمكن الدول العربية من ان تطلبه من الادارة الامريكية مقابل الاستجابة لخطة العقوبات الجديدة؟ هل هو تدخل اكبر في النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني؟ أم انه تقليص الفيتو الامريكي على القرارات المناهضة لاسرائيل؟ او ربما شطب اسم سورية من قائمة الدول الداعمة للارهاب؟ أم مساعدة اقتصادية خاصة لتركيا؟ أم تخزين للعتاد العسكري الامريكي في الاردن؟".

الدول الكبرى والعقوبات الذكية

ابدى وزير الخارجية الامريكي كولين باول في لقاء صحفي بتاريخ 23 حزيران الماضي "استغرابه" من الموقف الفرنسي والروسي من مشروع قرار العقوبات الذكية، قائلا ان هذه الدول التي طالما طالبت بتعديل العقوبات بما يخفف الضغط على المدنيين العراقيين تقوم بعرقلة المصادقة على القرار الذي يحقق ذلك الامر بالذات.

تطالب كل من فرنسا وروسيا بتعديلات انسجاما مع اجندتهما الخاصة. ففرنسا (التي يتهمها طارق عزيز بانها "شريك كامل" مع لندن وواشنطن) تطالب بتقليص قائمة الممنوعات اضافة الى السماح بالاستثمار الاجنبي في صناعة النفط العراقية، وهذا امر ينسجم مع مصالح فرنسا في تنفيذ عقودها مع العراق خاصة في منطقة مجنون ونهر عمر الغنية بالنفط.

اما اعتراض روسيا، كما صرح وزير الخارجية الروسي بتاريخ 23 حزيران الماضي، فهو: ان المشروع لم يتضمن عنصرين تعتبرهما موسكو رئيسيين هما آلية الرقابة على البرامج العسكرية العراقية وتثبت "آفاق واضحة" لرفع العقوبات.

علماً ان القرار 1284 الصادر عام 1999 يرد على التحفظات الروسية، عندما جعل من عودة المفتشين الدوليين شرطا لبدء تعليق العقوبات على صادرات العراق النفطية، بأمل رفعها بالكامل عندما يعلن فريق التفتيش نظافة العراق من الاسلحة المحظورة.

ولكن حقيقة دوافع روسيا جاءت في رسالة وزير الخارجية الروسي بتاريخ 25 حزيران الماضي لوزير الخارجية الامريكي، بقوله: "اننا نرى في المشروع الجديد تهديدا كبيرا للمصالح التجارية والاقتصادية الروسية في العراق"، واضاف: "ولذا سنعارض اعتماد القرار".

اما الصين المتخوفة من اي سابقة تجيز التدخل الاجنبي بحجة المس بـ "السيادة"، فتطالب بمزيد من الوقت يتراوح بين الخمسة وستة اشهر لدراسة المقترحات. ان بعض الخلافات يمكن تجاوزها خاصة وان هناك اتفاقاً كرسه قرار مجلس الامن 1352 الصادر في 1 حزيران الماضي الذي اقر تشديد الرقابة على التهريب، والحفاظ على اشراف الامم المتحدة على عوائد العراق النفطية.

ان اهمية العقوبات "الذكية" هي في استجابتها لتخفيف الضغط على الشعب العراقي عندما اعتمدت قاعدة : السماح بكل شيء بالدخول للعراق، والاستثناء هو المواد المحظورة. وذلك عكس القاعدة السابقة التي جعلت كل شيء محظوراً والاستثناء هو السماح بالمواد الانسانية.

ومع ذلك اعلنت الحكومة العراقية مرارا رفضها لمشروع القرار، كما ان كافة التعديلات المقترحة من قبل فرنسا او روسيا لا تستجيب لطلبات بغداد، الامر الذي يجعل من الاختلافات بين الدول الكبرى امرا اكاديمياً.

تدعيات فشل مشروع القرار البريطاني الامريكي

مشكلة واشنطن اليوم ليس في دول الجوار، بل في كسب تأييد روسيا والصين وفرنسا لمشروع القرار، او على الاقل امتناعهم عن استعمال حق النقض دون التصويت.

اشرت في (افتتاحية "الملف العراقي"، حزيران الماضي) اي قبيل صدور قرار مجلس الامن بتأجيل البت في مشروع العقوبات لشهر واحد، ما يلي: (ان دخول واشنطن معركة "العقوبات الذكية" دون ان تكون جزءاً من استراتيجية واضحة الهدف، وبدون اعداد كامل للاحتمالات، ستعرض الادارة الجديدة نفسها لاختبار سياسي صعب، قد تجد نفسها بعد ان تحاشت التورط في حقل الغام الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، تسقط في مستنقع العراق السياسي. ولذا فان اي فشل على صعيد العقوبات سيكون نصراً مجانياً لصدام حسين). ارادت واشنطن بواسطة العقوبات الذكية تجاوز سلبيات سياسة الادارة الامريكية السابقة المعروفة بالاحتواء التي مكنت صدام من استعادة مكانته داخليا واقليمياً اعتمادا على الاموال المتأتية من عوائد النفط المهرب. وبذلك وضعت الادارة

الامريكية صدقيتها في الشرق الاوسط على المحك، والمتضرر من فشل المبادرة الامريكية، ليس واشنطن فحسب بل كافة الاطراف العربية والاقليمية التي تقيم علاقات صداقة مع واشنطن. ففي حال فشلها سيتحول صدام حسين ومن خلفه شارع عربي مسكون بهاجس العداء لأمريكا الى قوة تدمير قد تعصف ببعض الانظمة العربية المعتدلة، باسم الثورة والاصولية القومية الجديدة.

ان ذات "الشارع" كان وراء خسارة الاردن الضفة الغربية، فقد اضطر الملك حسين دخول الحرب ضد اسرائيل عام 1967 رغم علمه ان مصر قد خسرت الحرب، وذلك خوفا من ان يخسر كل الاردن تحت ضغط عواصف الشارع العربي.

من هنا يصبح قول بعض المسؤولين العرب، خاصة الخليجيين منهم بان موضوع العقوبات لا يعنيهم، امر فيه الكثير من التبسيط وهو في احسن الاحوال محاولة لتحاشي مشكلة آنية للوقوع في مآساة اكبر.

(الملف العراقي، العدد 115، تموز 2001)

❊ ❊ ❊